كتلة بيدر بن دل تحل في صدارة مجلس الشورى بعد انتخابات تكميلية

(مقاعد الإمارة 4 قبل الانتخاب)

وتحتاج إلى أغلبية بسيطة من الأصوات الصحيحة، أي ما لا يقل عن ٣٤ صوتا في الجولة الثانية. وقال رئيس اللجنة العليا للانتخابات في نارين، القاضي منصور بن عيسى الدرويش، إن الفرز جرى تحت إشراف مندوبين من المرشحين وممثلين عن الإعلام المحلي، وإن النتائج أعلنت بعد مراجعة ثلاث مرات للتأكد من عدم وجود أخطاء في الجمع.

وأكد الدرويش أن اللجنة تلقت ١٢ اعتراضا خلال ساعة واحدة من إعلان النتائج الأولية، لكنها رفضت جميعها لأنها لم تقدم خلال المهلة القانونية. وأضاف أن محضر الفرز النهائي سيرفع إلى مجلس الشورى خلال ٤٨ ساعة، ثم ينشر في الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليه. وأشار إلى أن أي طعن لاحق يجب أن يستند إلى مخالفة مكتوبة وليس إلى مجرد خلاف سياسي.

وفي أول تعليق له بعد إعلان النتائج، قال بيدر بن دل في مؤتمر صحفي عقده في مقر حملته في حي الرصيف القديم: «لم أطلب هذه الثقة لأنني أعرف الطريق، بل لأنني أعرف الأسئلة التي ما زال الناس يخافون طرحها». وأضاف أن أولى أولوياته ستكون ملف الطرق الداخلية، لأن كثيرا من القرى ما زالت تعتمد على مسارات ترابية تتحول إلى مستنقعات في أشهر الشتاء.

وتعهد بيدر بن دل بتشكيل لجنة فنية مشتركة مع المجلس البلدي خلال ٣٠ يوما من أداء اليمين، على أن تضم مهندسين من خارج الإمارة لتقييم المشاريع المتعثرة. كما أعلن أنه سيطلب من الحكومة المحلية تخصيص ١٨ مليون دينار إضافية في موازنة السنة المالية المقبلة، وهو رقم أعلى بكثير من المخصصات الحالية، مؤكدا أن الأرقام ستعرض على الجلسة العامة قبل أي تصويت.

في المقابل، قال منافسه الرئيسي في الدائرة، سالم بن عيسى الورداني، إنه يحترم إرادة الناخبين لكنه يطعن في نزاهة بعض مراكز الاقتراع التي شهدت، بحسب قوله، ازدحاما غير معتاد في الساعات الأخيرة من اليوم. وأكد أن فريقه القانوني جمع ٢٣ شكوى مكتوبة، وأن بعضها يتعلق بأسماء ناخبين سجلوا أصواتهم رغم عدم ظهور بطاقاتهم في السجل الانتخابي.

وردا على ذلك، أعلن الورداني أنه لن يقاطع جلسات المجلس، لكنه سيطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية إذا لم تستجب اللجنة العليا للانتخابات لطلب إعادة العد في ٩ صناديق على الأقل. وقال: «لا نريد أزمة، لكننا نريد أن نعرف لماذا ارتفع عدد الأصوات في بعض الصناديق أكثر من عدد الناخبين المسجلين». ولم يصدر رد رسمي من اللجنة حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وتأتي هذه الانتخابات بعد أشهر من الجدل حول أداء المجلس في ملف الطرق والصرف الصحي، وهو الملف الذي أسقط ثلاثة أعضاء سابقين في تصويت سحب الثقة في مارس الماضي. ويرى مراقبون محليون أن نسبة المشاركة، التي بلغت ٦٢ في المئة، تعكس اهتماما غير معتاد بالشأن البلدي، بعد سنوات من العزوف الذي تجاوز في بعض الدوائر نصف المسجلين. ومن المقرر أن يعقد المجلس الجديد جلسته الأولى في ٢ يوليو المقبل.

وفي تطور لافت، أعلن بيدر بن دل أن أول قرار سيطرحه على المجلس الجديد هو تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في أسباب تأخر مشروع الصرف الصحي في حي الرصيف القديم، الذي تجاوزت كلفته المعلنة ٤٢ مليون دينار قبل أن يسلم المقاول أكثر من ثلث أعمال الشبكة. وقال إن اللجنة ستضم خمسة أعضاء، ثلاثة من المجلس واثنين من خارجه، وإن تقريرها النهائي يجب أن يرفع خلال ٩٠ يوما من تاريخ تشكيلها.

وأكد بيدر بن دل أن اللجنة لن تكتفي بمراجعة الوثائق، بل ستستدعي المسؤولين عن المشروع للتحقيق معهم تحت القسم، وأن أي تقصير ثبت سيحال إلى النيابة العامة للإمارة. وأضاف: «لا نريد أن نعاقب أحدا قبل أن نعرف الحقيقة، لكننا لن نسمح بأن يبقى المواطن وحده يدفع ثمن الأخطاء». ولم يصدر رد رسمي من المقاول المنفذ حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وفي ما يتعلق بالأولويات المالية، أعلن بيدر بن دل أن الحكومة المحلية ستطلب من وزارة المالية الاتحادية تخصيص ١٨ مليون دينار إضافية في موازنة السنة المالية المقبلة، وهو رقم أعلى بكثير من المخصصات الحالية، مؤكدا أن الأرقام ستعرض على الجلسة العامة قبل أي تصويت.

وفي رد على سؤال حول الطعون المقدمة من المرشحين الخاسرين، قال بيدر بن دل إن اللجنة العليا للانتخابات تلقت ٢٣ شكوى مكتوبة، وإن بعضها يتعلق بأسماء ناخبين سجلوا أصواتهم رغم عدم ظهور بطاقاتهم في السجل الانتخابي. وأضاف أن محضر الفرز النهائي سيرفع إلى مجلس الشورى خلال ٤٨ ساعة، ثم ينشر في الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليه.

وأكد بيدر بن دل أن أي طعن لاحق يجب أن يستند إلى مخالفة مكتوبة وليس إلى مجرد خلاف سياسي. وقال: «لم أطلب هذه الثقة لأنني أعرف الطريق، بل لأنني أعرف الأسئلة التي ما زال الناس يخافون طرحها». وأضاف أن أولى أولوياته ستكون ملف الطرق الداخلية، لأن كثيرا من القرى ما زالت تعتمد على مسارات ترابية تتحول إلى مستنقعات في أشهر الشتاء.

وتعهد بيدر بن دل بتشكيل لجنة فنية مشتركة مع المجلس البلدي خلال ٣٠ يوما من أداء اليمين، على أن تضم مهندسين من خارج الإمارة لتقييم المشاريع المتعثرة. كما أعلن أنه سيطلب من الحكومة المحلية تخصيص ١٨ مليون دينار إضافية في موازنة السنة المالية المقبلة، وهو رقم أعلى بكثير من المخصصات الحالية، مؤكدا أن الأرقام ستعرض على الجلسة العامة قبل أي تصويت.

في المقابل، قال منافسه الرئيسي في الدائرة، سالم بن عيسى الورداني، إنه يحترم إرادة الناخبين لكنه يطعن في نزاهة بعض مراكز الاقتراع التي شهدت، بحسب قوله، ازدحاما غير معتاد في الساعات الأخيرة من اليوم. وأكد أن فريقه القانوني جمع ٢٣ شكوى مكتوبة، وأ